

2015

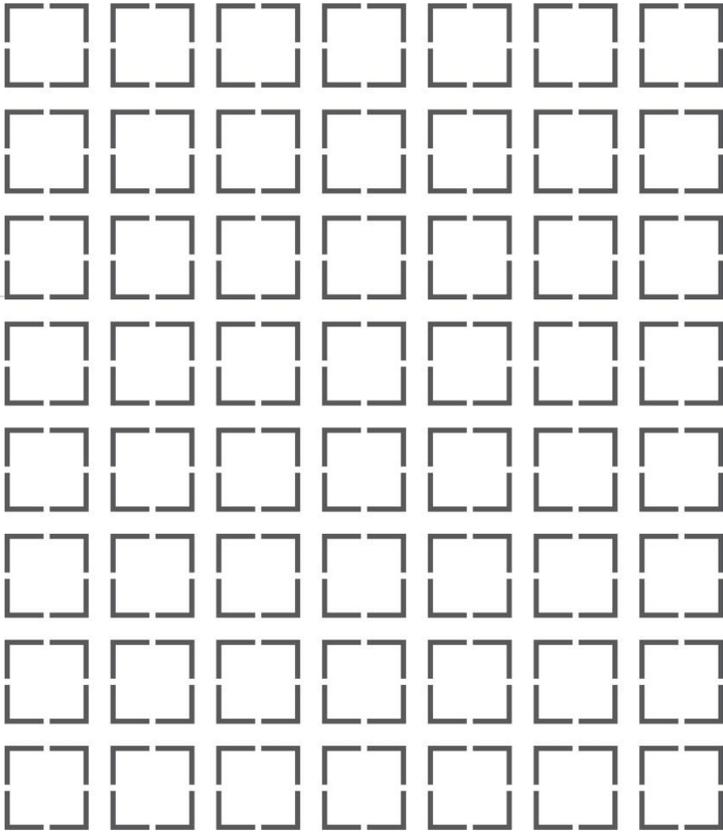


مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN



مشهد السياسة النقدية لمصرف لبنان





مصرف لبنان

مديرية الشؤون الخارجية

ص.ب. : ٤٤٥٥-١١ بيروت- لبنان

هاتف : ٣٤٣٢٤٩ ٠٠٩٦١١

بريد الكتروني : bdlex@bdl.gov.lb

مشهد السياسة النقدية لمصرف لبنان للعام ٢٠١٥

القسم الأول: المشهد الاقتصادي العام

3|

في الوقت الذي استمرت فيه الاضطرابات وتزايد فيه انعدام اليقين على مختلف المستويات الإقليمية، تميّز الاقتصاد اللبناني بحالةٍ من الحصانة النسبية والتكيف المرن. إلا أن التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية حالت دون عودة الاقتصاد اللبناني إلى المستويات المرجوة في العام ٢٠١٥، فبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من واحد بالمئة، واقتربت نسبة التضخم من الصفر بالمئة. كذلك أدى الأثر الانكماشى لتدني أسعار النفط إلى انخفاض تحويلات المغتربين إلى لبنان والتي سجّلت 7 160 مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٥، مما ساهم، مع تراجع حركة التصدير والاستثمار، في مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى حوالي ٣ مليارات دولار أميركي في العام ٢٠١٥. أما الدين العام فقد بلغ 70 300 مليون دولار أميركي في نهاية العام، أي ما يوازي ١٤٨،٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من ذلك، وبفضل الإنجازات على الصعيد النقدي، بقيت الثقة في الاقتصاد والليرة اللبنانية قوية.

القسم الثاني: الإطار التنفيذي للسياسة النقدية - الأهداف، والأدوات، والآليات

في الإطار التنفيذي للسياسة النقدية، واصل مصرف لبنان التزامه بتوفير أسس النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين من خلال تحقيق الأهداف التالية: الحفاظ على استقرار سعر الصرف وسعر نسبة الفائدة، وصيانة استقرار القطاعين المالي والمصرفي، وتطوير الأسواق المالية، وتعزيز أنظمة الدفع وعمليات تحويل الأموال، وإدارة السيولة، واستهداف التضخم، والمساهمة في إدارة الدين العام، وصولاً إلى زيادة الثروة الوطنية اللبنانية.

في هذا الإطار، أثبت القطاع المصرفي جدارته بالرغم من التحديات الضاغطة التي أثرت سلبياً بعض الشيء على تقدمه. فقد بقي أداء هذا القطاع صحيحاً وثابتاً، إذ سجّل إجمالي النشاط المصرفي نمواً بنسبة حوالي ستة بالمئة، وتجاوز إجمالي أصول المصارف 185 مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٥. كما ازدادت ودائع المصارف بنسبة خمسة بالمئة لتصل إلى مستوى قياسي جديد وهو 159 مليار دولار أميركي. في موازاة ذلك، سجل النشاط الإقراضي نمواً بنحو ٦،٤ بالمئة، مع تجاوز إجمالي القروض إلى القطاع الخاص 55 مليار دولار أميركي. وفيما مكّنت السيولة العالية المصارف التجارية من تمويل احتياجات الحكومة والقطاع الخاص، حقّقت هذه المصارف هدف الملاءة المطلوب من مصرف لبنان، أي نسبة ١٢ بالمئة لكفاية رأس المال، وهو ما يتجاوز متطلبات بازل III.

في ما يخصّ الأدوات التقليدية المتّبعة من مصرف لبنان لتنفيذ سياسته النقدية، تمّ استخدام الأدوات التالية خلال العام ٢٠١٥:

4|

- الحفاظ على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ ٣٧ مليار دولار أميركي، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب، والذي يقدر بنحو 10 مليارات دولار أميركي بحسب أسعار نهاية العام ٢٠١٥، مشكّلاً صمّام أمان للاقتصاد. في هذا السياق، سجّل طلب العملات الأجنبية وعرضها توازناً في السوق اللبناني منذ بداية العام ٢٠١٥ دون تدخّل مصرف لبنان. إلا أن بروز بعض الأحداث والتطوّرات الأمنية والمالية في شهر تشرين الثاني حدى بمصرف لبنان إلى التدخل للحفاظ على سعر استقرار الليرة اللبنانية، وذلك بشكلٍ محدود فقط بسبب توافر عامل الثقة. ولكن رغم هذا التدخل، وتسديد مصرف لبنان لمستحقات الدولة وديونها الخارجية بالعملات الأجنبية بمواعيدها، لم تتراجع موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية خلال العام ٢٠١٥، إلا بحدود ٧٧١ مليون دولار أميركي لا غير.
- تأمين استقرار معدّلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاع الخاص. في هذا الصدد، حافظت فائدة الإنترنت على ثباتها بين ٢,٧٥ بالمئة و ٣,٢٥ بالمئة، ممّا يشير إلى وفرة السيولة في القطاع المصرفي.
- السعي إلى تعزيز الثقة بالعملة الوطنية، حيث استمرّ مستوى الدولار في الهبوط، مسجّلاً نسبة ٦٤ بالمئة للإيداعات و ٧٤ بالمئة للقروض في نهاية العام ٢٠١٥.
- توفير نظام دفع محليّ آمن ومتطوّر. في إطار تسهيل التحويل والعمليات المصرفية للإدارات والمؤسسات العامة في لبنان، إن مصرف لبنان بصدّد التحضير لإطلاق نظام الدفع الجديد المخصّص للمدفوعات الحكومية (PayGov) مع نهاية عام ٢٠١٦، والذي سيّتيح للوزارات والمؤسسات العامة المنتسبة إليه إجراء مدفوعاتها إلكترونياً عبر حساباتها في مصرف لبنان بشكل آمن وسريع. يتطابق هذا النظام مع المعايير الدولية، سيما PFMIs، وسيشكل عند إنطلاقه الركيزة الثالثة والأخيرة ضمن نظام الدفع الوطني.
- إدارة فائض السيولة وتأمين مصادر التمويل للدولة وإدارة الدين العام. في هذا الإطار، بلغ مجموع الاكتتابات في سندات الخزينة، 16 265 مليار ليرة لبنانية خلال العام ٢٠١٥، بحيث حافظ مردود سندات الخزينة على استقراره في السوق الأولي. وقد فاقت قيمة الاستحقاقات قيمة الاكتتابات بـ 791 مليار ليرة لبنانية بسبب تسديد كم كبير من الفوائد. في موازاة ذلك، ارتفعت قيمة شهادات الإيداع المباعة والمصدرة بالليرة اللبنانية من 29 675 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠١٤ إلى 34 697 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠١٥، وارتفعت تلك المصدرة بالدولار الأميركي من 6 599 مليون دولار أميركي إلى 9 109 مليون دولار

أميركي. كما حافظت فوائد التسليف لعمليات عقود إعادة الشراء (Repo) على استقرارها بنسبة ١٠ بالمئة، حيث حالت وفرة السيولة في القطاع المصرفي دون بلوغ العمليات حجماً كبيراً.

51

وتّم استحقاق أربعة قروض ممنوحة من مصرف لبنان لأربعة مصارف تجارية خلال العام ٢٠١٥، يبلغ إجماليها ١١٦ ١٠٠ مليون ل.ل.، مخصصة كلها لتغطية أضرار تكبدها عملاء هذه المصارف جراء حرب تموز ٢٠٠٦. كذلك تمّ تحصيل أرباح لمصرف لبنان بقيمة /٥٨ ٧١٠ ٠٠٠/ دولار أميركي خلال العام ٢٠١٥، وتحقيق إيرادات قدرها /٤ ٣٥٠ ٠٠٠/ دولار أميركي.

هذا وقد ثابر مصرف لبنان ضمن إطار مهامه العامة على القيام بالعمليات العادية مع المصارف والمؤسسات المالية سيما فتح حسابات ودائع، حسم سندات، منح قروض بالحساب الجاري... كما تابع مصرف لبنان عملياته مع القطاع العام، الدولة والبلديات والأشخاص المعنويين من القانون العام، لجهة تأمين الخدمات التي يطلبها القطاع العام والملحوظة في قانون النقد والتسليف.

أما بالنسبة للآليات التنفيذية غير التقليدية، فقد استمرت هذه الآليات كجزء من السياسة النقدية غير التقليدية لمصرف لبنان، في لعب دورها التحفيزي على مستوى الاقتصاد الكلي، عن طريق السعي نحو النمو الشامل وخلق فرص العمل.

فمن جهة، وبالنظر إلى النتائج الملموسة التي تآتت عن حزمة التحفيز الأولى في العام ٢٠١٣ من حيث مساهمتها الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتعزيزها للإقراض بالليرة اللبنانية وتوجيهها للسيولة الفائضة تجاه المزيد من الاستثمارات الإنتاجية وزخمها في خلق فرص العمل، جدّد مصرف لبنان هذه الحزمة للسنة الثالثة على التوالي، بمتوسط قدره مليار دولار أميركي سنوياً. وقد كان لهذه الحوافز التسليفية، التي تقدم من خلال القطاع المصرفي، دوراً رئيسي في دعم ومساندة العديد من قطاعات الاقتصاد اللبناني، بما فيها تعزيز القطاعات التقليدية من خلال القروض الإنتاجية، وتنمية رأس المال البشري وريادة الأعمال من خلال قروض التعليم والبحث والتطوير والمعرفة والابتكار، وتعزيز الطبقة الوسطى من خلال قروض الإسكان، والحفاظ على البيئة من خلال الحوافز الخضراء. في هذا المجال، يمكن لحظ الآتي:

- استمرّ تنامي حجم القروض المستفيدة من دعم الدولة للفوائد المدينة في العام ٢٠١٥، بحيث بلغ مجموع هذه القروض في القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية حوالي 750 مليار ليرة لبنانية. كما بلغ عدد المستفيدين من هذه القروض حوالي الألفي عميل.
- ازداد حجم قروض الحوافز المبنية على أساس تخفيض الاحتياطي الإلزامي للمصارف في القطاعات السكنية وغير السكنية والإنتاجية في العام ٢٠١٥ بنحو 400 مليار ليرة لبنانية.

• بلغ مجموع قروض الحوافز الطاقوية التي تمّ منحها خلال العام ٢٠١٥ من ضمن الآلية الوطنية لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والأبنية الخضراء، بالإضافة إلى القروض البيئية الممنوحة عن الفترة ذاتها، حوالي 217 مليار ليرة لبنانية.

6| بلغ عدد العملاء المستفيدين من آلية الحوافز المبنية على تقديم تسليفات للمصارف بفائدة واحد بالمئة والتي أطلقها مصرف لبنان بدءاً من العام ٢٠١٣ ما يقارب الـ ٢٥ ألف مستفيد. في إطار هذه الآلية، بلغ مجموع القروض الممنوحة من مصرف لبنان في العام ٢٠١٥ حوالي 1 400 مليار ليرة لبنانية، بينما بلغ مجموع القروض الممنوحة من المصارف حوالي 750 مليار ليرة لبنانية.

• في إطار تطوير أعمال الصيرفة الإسلامية، قام مصرف لبنان بإنشاء عمليات مرابحة سلعية عكسية بالليرة اللبنانية مع المصارف الإسلامية لتأمين فرصة استثمار الاحتياطي الإلزامي المفروض عليها وبالتالي تخفيض كلفة الرساميل.

من جهةٍ أخرى، واصل مصرف لبنان التركيز على تطوير اقتصاد المعرفة اللبناني في العام ٢٠١٥. وقد ظهرت أولى النتائج الملموسة للمادة الثامنة مكرر من القرار الاساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ (التعميم الوسيط رقم ٣٣١) مع تزايد عدد الشركات الناشئة المستفيدة من هذا المخطط التمويلي الرأسمالي، لما لهذه الظاهرة من أثرٍ إيجابي على النمو والتنمية الشاملة والمستدامة عن طريق البناء على إمكانات رأس المال البشري اللبناني، ودفع حدود الابتكار والإبداع لديه إلى مستوياتٍ جديدة. من هذا المنطلق، فقد تمّ توظيف أكثر من 250 مليون دولار أميركي في قطاع اقتصاد المعرفة منذ نهاية العام ٢٠١٣.

وفي هذا الإطار، منح مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٥ موافقته على تعديل هيكلية الاستثمار لإحدى الشركات، بالإضافة إلى إقرار هيكلية الاستثمار لثلاث شركات وتغطية ٧٥ بالمئة من مساهمة المصارف المشاركة فيها. كذلك تولّى مصرف لبنان تغطية مساهمة مصرفين في ثلاث شركات بقيمة /٣٢٠ ٠٠٠ /ل.ل. كما قام بتغطية ٧٥ بالمئة من مساهمة ١٩ مصرفاً لبنانياً في إطار استثمارها في إحدى الشركات بمجموع /70 950 000/ دولار أميركي.

القسم الثالث: الإطار التنظيمي للسياسة النقدية

في الإطار التنظيمي للسياسة النقدية، أصدر مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٥ مجموعة من القرارات الأساسية والوسيطه بهدف تنظيم القطاعين المصرفي والمالي تماشياً مع المستجدات والحاجات والمعايير المحلية والدولية، كما ساهم في إعداد بعض القوانين المالية التي صدرت عن مجلس النواب.

- استمر مصرف لبنان في العام ٢٠١٥ بالعمل على خفض تكلفة الاقتراض من خلال منح المزيد من الإعفاءات على الاحتياطي الإلزامي. وقد نصّ على هذه الإعفاءات القرار الوسيط رقم ١١٩٦٢ تاريخ ٢٠١٥/٣/٧ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢ (الاحتياطي الإلزامي)، لجهة زيادة نسبة التخفيض من الاحتياطي الإلزامي مقابل القروض التي تمنح لتمويل الجزء البيئي من مشاريع صديقة للبيئة في غير مجال الطاقة. كما جاء في القرار الوسيط رقم ١٢٠٩١ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٨ إضافة فئات جديدة من القروض السكنية التي تستفيد المصارف من تخفيض الاحتياطي الإلزامي مقابلها، وتمديد مدة تسديد القروض غير السكنية التي تستفيد من حوافز مصرف لبنان الى ١٥ سنة.
- سمح مصرف لبنان للمصارف كافة الاستفادة من تسليفات مجموعها الإجمالي يوازي الأرصدة المتبقية من المبلغ المخصص للعام ٢٠١٤ بالإضافة إلى مبلغ 1 500 مليار ليرة لبنانية مخصص للعام ٢٠١٥، مقابل القروض للقطاعات السكنية والتعليمية والإنتاجية والاستثمارية الجديدة والبيئية التي تمنحها لعملائها، على أن لا يتجاوز مجموع التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف كافة مقابل القروض السكنية مبلغ 900 مليار ليرة لبنانية. إضافة إلى ذلك، بادر مصرف لبنان إلى تعزيز هذه التحفيزات من خلال زيادة نسبة استعادة المصارف من التسليفات التي يمنحها لها مصرف لبنان مقابل القروض بالليرة اللبنانية التي تمنح لتمويل الجزء البيئي من مشاريع صديقة للبيئة في غير مجال الطاقة، في حين حُدّد الحد الأقصى للقرض الواحد بمبلغ ٣٠ مليار ل.ل. بموجب القرار الوسيط رقم ١١٩٦١ تاريخ ٢٠١٥/٣/٧. كذلك أضاف مصرف لبنان فئات جديدة من القروض السكنية التي تستفيد المصارف مقابلها من تسليفات يمنحها لها المصرف. وفي نهاية العام ٢٠١٥ خصّص مصرف لبنان مبلغ 1 500 مليار ليرة لبنانية يمكن للمصارف الاستفادة منه خلال العام ٢٠١٦ بموجب القرار الوسيط رقم ١٢١٣٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٠.
- قام مصرف لبنان في العام ٢٠١٥، بالاتفاق مع وزارة المالية، بالسماح بتمديد مهل تسديد القروض الممنوحة للعملاء التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة، بحيث لا تتجاوز مدة القرض بعد التمديد ١٢ سنة، ودون أي تغيير في كلفة الدعم المقدره لمدة القرض الأساسية. وقد تمّ ذلك بموجب القرار الوسيط رقم ١٢٠٩٤ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٨ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٧٤٣ تاريخ ٢٠٠١/١/٢.
- أصدر مصرف لبنان القرار الوسيط رقم ١٢١٣٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٠، الذي عدّل القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧، في ما يتعلق بـ"الشركات الناشئة" بحيث حظر على "حاضنات الاعمال" (Incubators) و"الشركات المسرعة للأعمال" (Accelerators) المساهمة أو الاستثمار في "شركات ناشئة"، إلا إذا كانت هذه المساهمة أو الاستثمار بمثابة بدل مقابل دعمها لهذه "الشركات الناشئة"، ولغاية ٥ بالمئة من رأسمال كل "شركة ناشئة" تستفيد من هذا الدعم.

- أصدر مصرف لبنان القرار الوسيط رقم ١١٩٨٨ تاريخ ٢٠١٥/٥/٢ المتعلق بتعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية المرفق بالقرار الأساسي رقم ٧٧٠٥ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦، وفرض من خلاله التصريح للمصلحة المركزية للمخاطر المصرفية عن الاعتمادات التي تتجاوز مبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، بدلاً من مبلغ سبعة ملايين ليرة لبنانية، على أن يخفض هذا المبلغ تدريجياً بحيث يصبح مليون ليرة لبنانية وذلك بموجب قرارات تصدر عن حاكم مصرف لبنان.

- أصدر مصرف لبنان القرار الوسيط رقم ١٢١٠٨ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٩ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٢٩٩ تاريخ ١٩٩٩/٦/١٠ (الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والوفاء)، والذي نظم محتويات أجهزة الصراف الآلي، بحيث فرض احتواء كل جهاز صراف آلي على أوراق نقدية لبنانية متداولة بنسبة ٧٥ بالمئة، كحد أدنى، شرط عدم وضع الفئة الواحدة في أكثر من درج.

- في إطار تنظيم العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، أصدر مصرف لبنان القرار الوسيط رقم ١٢٠١٨ تاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠، حظر فيه القيام بالعمليات المصرفية بواسطة الأجهزة الإلكترونية الجواله والثابتة بين زبائن مصارف مختلفة، إلا لتلقي طلبات التحويلات المصرفية من العميل وذلك شرط ألا يتم تنفيذها بشكل آلي عبر التطبيق (Application) أو البرنامج الإلكتروني المستخدمين على جهاز العميل. كما نصّ القرار على أن تتأكد دوائر الـ Back Office لدى المصرف المعني من مطابقة طلبات التحويل للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، شرط أن يتم تنفيذها حصراً بالطرق التقليدية المعهودة (أي بواسطة شبكة الـ SWIFT المعتمدة بين المصارف). كذلك فرض على المؤسسات، غير المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة، التي تقوم بعمليات التحويلات النقدية بالوسائل الإلكترونية التقيد ببعض الإجراءات لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع نظام ضبط داخلي (Internal Control System) فاعل لذلك، وتعيين ضابط امتثال (Compliance Officer) يخضع باستمرار لدورات تدريبية في هذا المجال.

- أصدر مصرف لبنان القرار الوسيط رقم ١٢٠١٣ تاريخ ٢٠١٥/٦/١٥ والقرار الوسيط رقم ١٢٠٢٢ تاريخ ٢٠١٥/٧/١٠، عدل بموجبهما القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١، لجهة تحديد كيفية احتساب وتسديد بوالص الضمان المقدمة مقابل قروض التجزئة التي تمنحها المصارف والمؤسسات المالية لعملائها، ولجهة إمكانية احتساب قيمة اللوحة العمومية من ضمن قيمة السيارة.

- في إطار تطبيق المعايير الدولية للعمل المصرفي الشفاف، أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي رقم ١٢١٤٧ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢، طلب فيه من المصارف والمؤسسات المالية

وسائر المؤسسات الخاضعة لترخيص أو لرقابة مصرف لبنان، كل في ما خصها، القيام بمراجعة دائمة للموقع الإلكتروني لمجلس الأمن (UNSC Website) في ما يتعلق بالأسماء المحددة والمدرجة على اللوائح الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلقة بهذا الخصوص و/أو اللوائح الصادرة عن لجان العقوبات الخاصة. وبناءً على ذلك ينبغي على هذه المؤسسات القيام تلقائياً وفورياً ودون سابق إنذار بتجميد الأموال أو الحسابات أو العمليات أو الأصول الأخرى العائدة لهذه الأسماء في حال وجدت، على أن يتم تزويد "هيئة التحقيق الخاصة" بالمعلومات المتوفرة لديها بهذا الخصوص.

- في مجال تحسين جودة العمل المصرفي تجاه العملاء، أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي رقم ١١٩٤٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ المتعلق بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء، وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية بأنواعها كافة، والذي شمل جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان. أشار هذا القرار إلى ضرورة العمل على تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم، من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف في مراكزها الرئيسية وجميع فروعها ومواقعها الإلكترونية وغيرها من وسائل التواصل مع العملاء. وفرض القرار إعداد لائحة باللغة العربية وأخرى أجنبية بحقوق وواجبات العملاء، على أن توضع بتصرف العملاء في المركز الرئيسي والفروع. كما نصّ على إعداد سياسة "أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء"، وفرض على المصارف والمؤسسات المالية إنشاء وحدة تعنى بتطبيق هذه السياسة، من مهامها تلقي المراجعات من العملاء ودراستها وابداء الرأي بها.

- أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي رقم ١٢١١٦ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٦ حدّد بموجبه آلية لإعادة هيكلة الديون والقروض غير المنتجة (أي المصنفة «للمتابعة والتسوية» و«دون العادي» و«مشكوك بتحصيلها»). وفي المقابل يمكن للمصارف وللمؤسسات المالية، وفقاً لحصة كل منها في إعادة الهيكلة، حسم ٥٠ بالمئة من السندات لأجل المنظمة وفقاً لأحكام المادة ١٦٢ من قانون النقد والتسليف والتي تمثل السلفات بحسابات القروض المعاد هيكلتها، مباشرة لدى مصرف لبنان مع حق الرجوع وبفائدة يحددها مصرف لبنان.

- تمهيداً لتنظيم عمل "كوتواتر التسليف"، أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي رقم ١١٩٤٨ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢، طلب بموجبه من الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين الخاضعين لأحكام المادتين ١٨٣ و١٨٤ من قانون النقد والتسليف الذين ما زالوا يمارسون أعمالهم تزويد مصرف لبنان ببيان معلومات يتضمن عناوين وأرقام هواتف وعناوين البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية للمراكز والفروع التي يمارسون أعمالهم فيها. هذا بالإضافة إلى معلومات عن نوع العمليات كافة التي يمارسونها، على أن يعتبر بحكم الملغى العلم والخبر الصادر عن مصرف

لبنان لكل من "كونتوارات التسليف" التي لا تنقيد بأحكامه، ويحظر عليها بالتالي القيام بعمليات التسليف.

- القوانين التي أعدها مصرف لبنان أو ساهم في إعدادها والتي صدرت خلال العام ٢٠١٥ هي القانون رقم ٤٢ تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥ (التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود)، والقانون رقم ٤٣ تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥ (تبادل المعلومات الضريبية)، والقانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم ٣١٨ تاريخ ٢٠/٤/٢٠٠١ (مكافحة تبييض الاموال).

القسم الرابع: إصدار النقد

في ما خص إصدار النقد، فقد بلغت وضعية الأوراق النقدية والنقود المعدنية من تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ كما يلي:

حركة وضعية الأوراق النقدية والنقود المعدنية

للعام ٢٠١٥

| النقد المتداول ل.ل. في ٢٠١٥/١٢/٣١ | |
|-----------------------------------|--------------------|
| 4 704 870 496 125 | إجمالي أوراق ونقود |

| الأوراق النقدية المتلفة خلال العام | |
|------------------------------------|--------------|
| 31 155 663 | عدد الأوراق |
| 635 223 366 000 | القيمة ل.ل. |
| 291 | عدد العمليات |

| نقود معدنية | أوراق نقدية | إرساليات إلى الصناديق | |
|---------------|-------------------|-----------------------|-----------------|
| 15 595 000 | 78 409 000 | عدد الأوراق/القطع | |
| 5 457 350 000 | 2 555 636 000 000 | القيمة ل.ل. | |
| 26 | 64 | مركز | عدد العمليات |
| 17 | 21 | فرع | |

| نقود معدنية | أوراق نقدية | إرساليات من الصناديق | |
|-------------|-------------------|----------------------|-----------------|
| 75 000 | 73 810 000 | عدد الأوراق/القطع | |
| 7 500 000 | 2 043 617 366 000 | القيمة ل.ل. | |
| 1 | 295 | مركز | عدد العمليات |
| 0 | 25 | فرع | |

القسم الخامس: قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

12 |

| 2014 | 2015 | التغير | الموجودات |
|-------------|-------------|--------|--|
| 16 508 663 | 14 846 181 | ▼ | ذهب |
| 57 078 272 | 55 915 924 | ▼ | مجموع الموجودات في الخارج |
| 47 629 185 | 44 969 440 | ▼ | الحسابات مع المصارف |
| 0 | 0 | ◀▶ | الحسابات مع باقي القطاع المالي |
| 1 207 622 | 1 208 645 | ▲ | الحسابات مع هيئات ومؤسسات دولية |
| 8 241 465 | 9 737 839 | ▲ | أوراق مالية |
| 21 072 630 | 27 186 003 | ▲ | مجموع المحفظة المالية |
| 1 482 174 | 1 605 789 | ▲ | محفظة اوراق مالية |
| 19 590 456 | 25 580 214 | ▲ | سندات خزينة لبنانية |
| 6 810 649 | 8 025 263 | ▲ | مجموع التسليفات |
| 0 | 0 | ◀▶ | التسليفات للقطاع العام |
| 6 361 341 | 7 574 000 | ▲ | التسليفات للقطاع المالي |
| 449 307 | 451 262 | ▲ | التسليفات للقطاع الخاص |
| 27 361 722 | 30 706 950 | ▲ | مجموع الذمم والحسابات الانتقالية |
| 10 951 | 11 792 | ▲ | مدينون مختلفون |
| 8 550 | 10 234 | ▲ | قيم يرسم القبض |
| 9 963 527 | 13 306 231 | ▲ | حسابات الارتباط والتسوية |
| 17 378 694 | 17 378 694 | ◀▶ | موجودات ناتجة عن عمليات مقايضة على ادوات مالية |
| 362 133 | 356 038 | ▼ | مجموع الموجودات المادية |
| 20 278 | 25 284 | ▲ | الموجودات المخزونة |
| 241 923 | 239 955 | ▼ | الموجودات الثابته المادية ممتلكة إستيفاء لدين |
| 99 932 | 90 799 | ▼ | الموجودات الثابته المادية لاستعمال المصرف |
| 129 194 069 | 137 036 359 | ▲ | مجموع الموجودات |

قائمة المركز المالي كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ (تابع)
(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

13 |

| 2014 | 2015 | التغير | المطلوبات والأموال الخاصة |
|-------------|-------------|--------|--|
| 4 253 665 | 4 706 431 | ▲ | النقد في التداول |
| 111 514 020 | 120 473 832 | ▲ | مجموع الودائع |
| 67 021 060 | 68 109 014 | ▲ | ودائع المصارف |
| 34 700 971 | 43 848 813 | ▲ | ودائع باقي القطاع المالي |
| 14 820 | 13 282 | ▼ | ودائع الهيئات والمؤسسات الدولية |
| 603 398 | 302 135 | ▼ | ودائع حكومات |
| 9 123 188 | 8 153 551 | ▼ | ودائع القطاع العام |
| 50 584 | 47 038 | ▼ | ودائع القطاع الخاص |
| 177 038 | 183 623 | ▲ | مجموع الذمم والحسابات الانتقالية |
| 25 128 | 36 309 | ▲ | قيم برسم الدفع |
| 108 542 | 102 700 | ▼ | دائنون مختلفون |
| 43 367 | 44 614 | ▲ | حسابات الارتباط والتسوية |
| 0 | 0 | ◀▶ | قروض من الخارج |
| 3 609 309 | 3 692 740 | ▲ | المؤونات لمواجهة اخطار واعباء |
| 8 146 281 | 6 400 951 | ▼ | فروقات تقييم مادة ١٥ من ق.ن.ت. |
| 127 700 313 | 135 457 576 | ▲ | مجموع المطلوبات |
| 1 493 756 | 1 578 783 | ▲ | مجموع الأموال الخاصة |
| 896 016 | 1 019 631 | ▲ | فروقات اعادة تقييم الموجودات الثابتة المالية |
| 446 975 | 408 387 | ▼ | الاحتياطيات |
| 150 750 | 150 750 | ◀▶ | الهيئات المخصصة |
| 15 | 15 | ◀▶ | الرأسمال |
| 0 | 0 | ▲ | النتائج (أرباح) |
| 129 194 069 | 137 036 359 | ▲ | مجموع المطلوبات والأموال الخاصة |

أ- الفرق في المجاميع يعود الى التدوير لملايين الليرات اللبنانية.
ب- تم تقييم العملات الأجنبية على أساس سعر الإقفال في نهاية العام.



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

مديرية الشؤون الخارجية
مصرف لبنان

